

المذاهب النحوية في تحسين اللفظ وإصلاحه في التركيب اللغوية

أ.م.د. عبد الخالق زغير عدل
جامعة واسط/ كلية التربية

بسم الله الرحمن الرحيم
المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى والرحمة محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين. أمّا بعد: فقد منّ الله عليّ بحُبّ لغة العلم والبلاغة والدين، فكان لي بفضل الله تعالى عدد من البحوث المتواضعة فيها، لا سيما في النحو العربي، وعلى وجه التخصيص في الجملة العربية. ويأتي هذا البحث الموسوم (المذاهب النحوية في تحسين اللفظ وإصلاحه في التراكيب اللغوية) على الطريق نفسه الذي سلكته بهداية الله نحو خدمة اللغة العربية، حفظاً لقواعدها الرصينة، وبياناً لسماتها الأصيلة، ومواصلة لجهود علمائها العظام، وباحثيها الكرام، الذين بذلوا كلّ ما في وسعهم لبيان قواعدها وسماتها، والحفاظ على سلامتها.

وموضوع تحسين اللفظ وإصلاحه واسع، وله دواعيه ووسائله، إذ يقع في الحروف وفي الكلمات وفي الجمل، وهو ما يُعنى به هذا البحث، ولكن في التراكيب اللغوية المفيدة، أي في الكلام والجملة. أمّا ما يجري في الحروف والكلمات خارج التركيب اللغوي فليس من موضوع هذا البحث.

ومن المعلوم أنّ العرب قد عُنيت بألفاظها كما عُنيت بمعانيها، وقد وقع بعض الميل أحياناً الى هذا الجانب أو ذاك، أو زيادة الاهتمام به. ولكنهم عموماً كانوا يُعنون بألفاظهم، لغرض الوصول الى المعاني المقصودة منها في التراكيب اللغوية، على ما سيرد بيانه في هذا البحث.

وقد ذكر بعضهم مواضع تحسين اللفظ وإصلاحه في الكلام والجملة، منهم ابن جني في الخصائص وابن يعيش في شرح المفصل وابن هشام في المغني والسيوطي في الأشباه والنظائر، وكان الكلام عليها موجزاً، أو إشارة إليها في هذا الموضوع أو ذاك في المصادر اللغوية لا سيما النحوية منها. وتلك المواضع كثيرة سنذكر أهمها، من دون تفصيل واسع فيها، لأن هذا البحث لا يتسع لذلك. وسيجري تناول الموضوع على مذهب النحويين القدماء، لا سيما جمهور البصريين، الذين تمسكوا بالصناعة النحوية وحافظوا عليها، فقد لجؤوا إلى التأويل والتفسير والتقدير، في مسائل كثيرة في اللغة لا سيما في النحو، ليدخلوا النصوص الشعرية والنثرية في دائرة المؤلف من كلام العرب، ولكنهم لم يغفلوا المعنى إذ لجؤوا كثيراً إلى إعراب المعنى في هذه المسألة أو تلك، ومن المعلوم أن المعنى هو الذي يقود إلى الإعراب وليس العكس، إلا أن شدة تمسكهم بقواعد الصناعة اللفظية، لا سيما تلك القواعد المبنية على فكرة العامل النحوي؛ قد ألزمتهم بالتقدير في مواضع كثيرة من الكلام، وعملهم هذا قد خدّم القاعدة اللغوية العامة، بجعله الكلام يسير على سنن واحدة، إلا أنهم أوغلوا أحياناً في التأويل والتفسير، مما أدى إلى وقوع بعضهم في الوهم أو السهو أو الخطأ، في هذه المسألة أو تلك.

قسمت البحث على مقدمة ومبحثين: المبحث الأول: أتناول فيه معنى تحسين اللفظ وإصلاحه، وأهم دواعيه ووسائله. وسأذكر فيه بعض المسائل التي يقف عليها الباحث، لمعرفة دواعي تحسين اللفظ وإصلاحه، كالإسناد وتأليف الجملة، والعامل والصناعة النحوية، والمراتب الإعرابية، والإضمار والحذف، وزيادة الحروف، والوصلات، ونحو ذلك. ثم أذكر أهم الوسائل التي أجروها على بعض التراكمات اللغوية لتحسين اللفظ فيها وإصلاحه. والمبحث الثاني: أتناول فيه أهم مسائل تحسين اللفظ وإصلاحه، في أبواب: المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل، والشرط، والنعت والمنعوت، والاستثناء. وأختم البحث بخلاصة للموضوع.

آمل أنني قد وفقت في عملي هذا، وما توفيقي إلا بالله عليه أتوكل وإليه أنيب، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول . معنى تحسين اللفظ وإصلاحه، وأهم دواعيه، ووسائله :

التحسين لغة: من حَسَّنَ وَحَسَّنَ يَحْسُنُ حُسْنًا، فهو حَاسِنٌ وَحَسَنٌ. وَحَسُنَ الشَّيْءُ: صَارَ حَسَنًا. وَمِنْ حَسَنَ، تَقُولُ: حَسَنْتُ الشَّيْءَ تَحْسِينًا: أَي زَيَّنْتُهُ، وَجَعَلْتُهُ حَسَنًا.

والْحُسْنُ ضِدَّ الْقُبْحِ ونقيضه. وَتَحْسِينُ اللَّفْظِ: إِزَالَةُ مَا فِيهِ مِنْ قُبْحٍ، وَتَرْيِينُهُ، فنقول: حَسَنَ واستقامَ (1).

والإصلاح لغة: من صَلَحَ يَصْلَحُ وَيَصْلُحُ، صِلَاحًا وَصُلُوحًا، وَالصِّلَاحُ ضِدُّ الْفَسَادِ. وَحُكِيَ: صَلَحَ (بِالضَّمِّ) أَيْضًا. نقول: هَذَا رَجُلٌ صَالِحٌ فِي نَفْسِهِ، وَمُصْلِحٌ فِي أَعْمَالِهِ وَأُمُورِهِ، وَأَصْلَحَهُ اللَّهُ، وَأَصْلَحَ الشَّيْءُ بَعْدَ إِفْسَادِهِ: أَقَامَهُ، أَيْ: أزالَ مَا فِيهِ مِنْ قُبْحٍ وَفَسَادٍ، فَصْلَحَ واستقامَ. وَالإِصْلَاحُ ضِدُّ الْإِفْسَادِ (1).

واللفظ لغة: من لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظًا، وَلَفَظَ الشَّيْءَ مِنْ فَمِهِ: رَمَاهُ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَرْمِيُّ: لُفَاظَةً وَلُفَاظٌ وَلَفِيطٌ. وَلَفَظَ بِالْكَلامِ وَتَلَفَظَ بِهِ يَلْفِظُ لَفْظًا: تَكَلَّمَ بِهِ. وَاللَّفْظُ وَاحِدُ الْأَلْفَاظِ وَهُوَ مُصَدَّرٌ (1).

واللفظ في الكلام: جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المستعمل والمهمَل. والكلام في اصطلاح اللغويين: اسم لكل ما يُتَكَلَّمُ بِهِ، مفيداً كان أو غير مفيد، وفي اصطلاح النحويين: عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والكلم: اسم جنس واحد كلمة، والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، وهي: إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف (2).

والحاصل: أَنَّ تحسین اللفظ وإصلاحه يكون بإزالة ما فيه من قُبْحٍ أو فساد، يحصل غالباً بسبب مخالفته قواعد الصناعة اللفظية في بناء الكلام والجملة، لا سيما على مذهب جمهور النحويين، فيكون بعد تحسین لفظه وإصلاحه حسناً مستقيماً جارياً على قواعد تلك الصناعة. وقد يكون تحسین اللفظ وإصلاحه أحياناً لغرض إيضاح المعنى المقصود منه وبيانه، أو توكيده وتقويته.

قال جماعة: إن العرب كانت تميل إلى المعنى أكثر من اللفظ، في مواضع كثيرة من كلامها. وقالت جماعة أخرى: إن العرب كانت تولي الألفاظ عناية واهتماماً أكثر من المعاني، لا سيما في الشعر والخطب. وَمَنْ ادَّعَى عَلَى الْعَرَبِ عُنَايَتَهَا بِالْفَظِّ وَإِغْفَالَهَا الْمَعْنَى، رُدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْعَرَبَ: "إِنَّمَا تَحْلِي أَلْفَاظَهَا وَتُدَبِّجُهَا وَتَشَبِّهُهَا وَتَزَخْرِفُهَا، عُنَايَةً بِالْمَعْنَى الَّتِي وَرَاءَهَا، وَتَوْصِلُ إِلَى إِدْرَاكِهَا" (3). جاء في الخصائص (312/1): "اعلم أنَّه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّةً، وعليها أدلّةٌ، وإليها موصلةٌ، وعلى المراد منها مُحصلةٌ، عُتِبَ الْعَرَبُ بِهَا، فَأُولَتْهَا صَدْرًا صَالِحًا مِنْ تَثْقِيفِهَا وَإِصْلَاحِهَا". والحقيقة: أن العرب كما كانت تُعْنَى بالمعاني فتَحَقَّقَها، كانت تُعْنَى بِالْأَلْفَاظِ فَتَحَسَّنَها وَتَصْلَحَها، وَعُنَايَتُها

الواضحة بالألفاظ في كلامها قد كانت من أجل إدراك معانيها، فالعناية والاهتمام إذن كانت بالاثنتين معاً.

ومن أجل إيضاح موضوع تحسين اللفظ وإصلاحه في جملة الكلام، لا سيما أهم دواعيه ووسائله ؛ نرى ضرورة الكلام بإيجاز على مذاهب النحويين، لا سيما القدماء منهم في: الإسناد وتأليف الكلام والجملة، والعامل والصناعة النحوية، والمراتب الإعرابية في الجملة، والإضمار والحذف، وزيادة الحروف، والوصلات في كلام العرب، وعلى ما يأتي:

أولاً / الإسناد وتأليف الكلام والجملة: اشترط معظم النحويين تحقق الإسناد في كل جملة، وطرفا الإسناد (المسند والمسند إليه) هما العنصران الأساسان في بناء الجملة البسيطة، ولا يكون كلام أو جملة بواحد منهما، فإن وُجد في التركيب اللغوي ما ظاهره أحدهما من دون الآخر، فهو محمول على الإضمار أو الحذف لغرض يقتضيه سياق الكلام، مع وجود الدليل اللفظي أو المعنوي على ذلك المضمّر أو المحذوف، فكأنه في حكم المذكور. وفكرة الإسناد هذه قد حدّدت نوعين أصليين للجملة العربية، هما جملة الفعل والفاعل وجملة المبتدأ والخبر، وما يتألف من الكَلِم (الاسم والفعل والحرف) ويفيد معنى اثنان فقط هما: الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم، نحو: زيدٌ أخوك، وسافرَ عمرو، ويسمى كلاماً ويسمى جملة أيضاً. وذلك هو أقلّ ما يتألف منه الكلام، إذ يعرفه ابن جني في الخصائص (17/1) بأنه: " كلُّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل " (4). ويزيد في التعريف وضوحاً (الخصائص 32/1) بقوله: " إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها ".

ومذاهب النحويين (قدامى ومتأخرين) في: الإسناد وتأليف الكلام والجملة والترادف بينهما، وأقسام الكَلِم، وأنواع الجمل، ونحوها، قد فصلوا القول فيها (5)، وهذا البحث لا يتسع لذكر إيجاز لكلامهم عليها. والحاصل: أنّ هذا البحث سيجري على وفق مذهب معظم النحويين القدماء، فيما سبق إيجازه.

ثانياً / العامل والصناعة النحوية: أحدثت فكرة العامل وتقديره خلافات كبيرة، في مسائل كثيرة بين النحويين عامة، وبين النحويين البصريين والكوفيين على وجه الخصوص، وأحياناً

بين أصحاب المدرسة الواحدة أو المذهب النحوي الواحد أنفسهم. فالبصريون عامة كانوا أشدّ تمسّكاً من الكوفيين بفكرة العامل، لذا أكثروا من التأويل والتفسير والتقدير، في توجيه كثير من التراكيب اللغوية، الشعرية والنثرية، ليحافظوا على أصول النحو التي قرّروها وقواعده التي ثبتوها (6).

لقد أجهّد النحويون أنفسهم باستقراء كلام العرب، فرسموا الحدود وثبّتوا القواعد في النحو، فإن ورد ما يخالف هذه القواعد ويبتعد عن تلك الحدود؛ حاولوا تخرجه أو تأويله بما يردّه الى المشهور من كلام العرب، وما صعب عليهم تخرجه أو تأويله، عدّوه قليلاً أو نادراً أو شاذاً. وكان هدفهم من ذلك المحافظة على الصناعة النحوية، وفعلهم هذا وإن خدم القاعدة اللغوية العامة، بجعله الكلام يسير على سنن واحدة؛ لا يخلو من التكلّف والتعسف أحياناً. ومن المعلوم أن تعدّد الآراء واختلاف التقدير في الإعراب، قد يكون خطراً على أصول النحو التي رسموا حدودها وثبّتوا قواعدها، بعد استقراءهم كلام العرب من الشعر والنثر. ولكن يؤخذ عليهم نقصان جمع مادة اللغة العربية، بسبب الضوابط المكانية والزمانية التي وضعوها لهذه المسألة، وبسبب الاختلاف في مديات الالتزام بحدود تلك الضوابط من هذه الجماعة أو تلك. وعلى العموم فجمع اللغة العربية لم يكن كاملاً، والاستقراء لم يكن دقيقاً، وكل ذلك انعكس سلباً على تحقيق الدقة والشمول في تثبيت قوانين العربية، لا سيما القواعد النحوية منها.

وخلاصة القول: إن شدّة تمسّك أكثر النحويين بالصناعة النحوية، وإن حفظ عموماً قواعد النحو وأحكامه الأساسية؛ قد أبعدهم أحياناً عن المعنى الصحيح في كثير من التراكيب اللغوية الشعرية أو النثرية. وبمراجعة سريعة لمؤلفات بعضهم، لا سيما كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، وألفية ابن مالك وشروحها، والمغني لابن هشام الأنصاري، وجمع الهوامع للسيوطي، ونحوها من المصادر النحوية القديمة؛ يقف الباحث على تلك القواعد النحوية، والمسائل الخلافية في النحو.

ثالثاً / المراتب الإعرابية في الجملة: من المعلوم أن اللغة تخضع لنظام معين في ترتيب ألفاظها، ويلتزم هذا الترتيب في بناء الجملة والكلام، فإذا أصاب الخلل هذا النظام في ناحية من نواحيه، لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام، لأن مفردات اللغة تعدّ جامدة هامة من دون نظم أو ترتيب، فإذا نُظمت ورتّبت بحسب المقاصد منها، سرت فيها الحياة، وعبرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان. وليست اللغة في حقيقة أمرها إلّا نظاماً من الكلمات، التي

ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، تحتّمه قوانين معينة لكل لغة ⁽⁷⁾. يقول عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز (97): " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك " ⁽⁸⁾. وتلك القوانين التي تحتّم ارتباط كلمات اللغة في نظمها وترتيبها ؛ إنما هي قوانين علم النحو وأصوله. جاء في دلائل الإعجاز (117): " اعلم أن ليس النظم إلّا أن تُخضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت فلا تخلّ بشيء منها ". والحاصل على ما يرى أهل المعاني: " أن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأن نظمها هو توحي معاني النحو فيها " ⁽⁹⁾.

ومما قالوه في المراتب الإعرابية: إنّ مرتبة المبتدأ قبل خبره، ويجوز لغرض ما أن يقدّم خبره عليه وجوباً أو جوازاً، وإنّ مرتبة الفعل قبل فاعله، ويمتنع تقديم الفاعل على فعله (خلفاً للكوفيين)، وإنّ مرتبة المفعول بعد الفعل والفاعل، ويجوز لغرض ما أن يقدّم المفعول على أحدهما أو عليهما معاً وجوباً أو جوازاً، وإنّ مرتبة التابع بعد المتبوع (في النعت والتوكيد والعطف والبدل)، وإنّ الصلّة بعد الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف، والجزاء بعد الشرط، ونحو ذلك. وقالوا أيضاً: إنّ فعل الشرط وأداة الاستفهام ولام الابتداء ونحوها لها الصدارة في الكلام.

ولكن المراتب في التركيب اللغوي قد تُنقض إذا عرض هناك عارض لفظي أو معنوي، من ذلك مثلاً منعهم تقديم الفاعل على المفعول في نحو: أكرم أبوه زيداً، لنلا يعود الضمير (الهاء) المتصل بالفاعل على المفعول (زيداً) المتأخر لفظاً ورتبة، إذ يعدّ هذا قبلاً شديداً في الكلام، لذا أوجبوا تقديم المفعول على الفاعل، فقالوا: أكرم زيداً أبوه، فيحسن الكلام ويستقيم، لأن الضمير (الهاء) وإن عاد على ما رتبته التأخير فإنه متقدّم لفظاً، وهذا لا قبح فيه عندهم، وعليه قوله تعالى: { وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ } (البقرة 124). كما يحسن الكلام ويستقيم في نحو: أكرم أباه زيداً، لأن الضمير (الهاء) المتصل بالمفعول، وإن عاد على الفاعل (زيد) المتأخر لفظاً فإنه متقدّم رتبة. ومما نُقضت رتبته أيضاً المبتدأ في نحو: عندك مالٌ وعليك دينٌ، إذ يجب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لأن النكرة لا يصحّ الابتداء بها ما لم تُفد ⁽¹⁰⁾.

رابعاً / الإضمّار والحذف: إن أصل الكلام يوجب أن تكون الألفاظ على قدر المعاني المقصودة منها، ومعادلة لها، أي أن يدلّ اللفظ على المعنى المقصود منه دلالة تامة، من دون

حاجة الى تقدير مضمّر أو محذوف في الكلام، لأن الإضمار والحذف خلاف الأصل⁽¹¹⁾. ولكن قد يُضمّر المتكلم لغرض ما معنّى أو جزءاً منه في نفسه، فيحذف اللفظ أو الألفاظ الدالة عليه من كلامه المنطوق، فيلزم المعنى أحياناً تقدير ما أضمر في النفس وحذف في النطق، لأن الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى من دون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً، إلّا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ عندهم ما يمنع منه⁽¹²⁾. وقد تلزم الصناعة النحوية التقدير في موضع ما أحياناً، وإن كان المعنى غير متوقف عليه، لأنّ الإضمار والحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد مبتدأ من دون خبر أو العكس، أو شرطاً من دون جزاء أو العكس، أو معطوفاً من دون معطوف عليه، أو معمولاً من دون عامل، ونحو ذلك. وبعبارة أخرى: إن المُعَرَّب يقدر أحياناً مضمراً أو محذوفاً ليعطي القواعد حقّها وإن كان المعنى مفهوماً. وهذا الفعل قد يوقع المُعَرَّب أحياناً في الخطأ أو الوهم أو السهو⁽¹³⁾.

والقياس يقتضي أن يكون تقدير المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، ما لم يمنع من ذلك معنّى أو صناعة.

ويقتضي أيضاً تقليل مقدار المقدّر ما أمكن، لتقلّ مخالفة الأصل، لأن الحذف خلاف الأصل. والقياس يقتضي أيضاً أن يقدر المحذوف في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محلّه⁽¹⁴⁾. وهذا البحث لا يتسع للتفصيل في هذه المسائل.

خامساً / زيادة الحروف: في الحروف الزائدة في كلام العرب ثلاثة مذاهب⁽¹⁵⁾:

أحدها: إن الحرف الزائد له فائدة معنوية، هي تأكيد المعنى وتقويته، وفوائد لفظية هي تزيين اللفظ، وكونه بزيادة الحرف أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسبب الحرف مهياً لاستقامة وزن، أو حُسْنُ سَجْع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية. ولا يجوز إخلاء الحروف الزائد من الفوائد المعنوية واللفظية معاً، لأن زيادته تُعَدُّ عبثاً، ولا يجوز ذلك في الكلام الفصيح، لا سيما في كلام الخالق سبحانه وتعالى. وقد تجتمع الفائدةان في حرف واحد، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى. وهذا مذهب أكثر النحويّين، وهو المرجّح.

والثاني: إن الحرف الزائد له فائدة معنوية فقط، هي تأكيد المعنى وتقويته، أي أنه لم يدخل لغير معنى البتة، وهذا المذهب يصدق على مواضع كثيرة، زيد فيها الحرف لضرب من تأكيد المعنى وتقويته. وهذا مذهب جماعة، وهو مرجح في مواضع معينة.

والثالث: إن الحرف يُزاد لغرض التأكيد اللفظي فقط، وهذا مذهب بعضهم، وهو ضعيف لا يعتد به عند أكثر النحويين. وجاء في الأشباه والنظائر (211/1): "فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكانها لم تُفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها" (16).

ويطلق أكثرهم لفظ التأكيد على الحرف الزائد، ولا يستعملون غيره من الألفاظ، نحو: الصلة واللغو والحشو والمقحم ونحوها، لئلا يُظن أن الحرف الزائد قد دخل لا لمعنى البتة (17). ويتجنب كثيرون إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالى، لأن الزائد قد يُفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزّه عن ذلك، ولهذا رجّحوا التعبير بدله بالتأكيد والصلة والمقحم ونحوها (18).

سادساً / الوصلات والوصل: وهي جمع وُصلة، وكل شيء اتصل بشيء آخر فما بينهما وُصلة، أي اتصال ووسيلة. وفي الكلام وضع العرب وصلات للتوصل بها إلى غيرها، وهي كثيرة منها (19): 1- حروف الجر: وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها، نحو: مررتُ بزيدٍ، وسلمتُ عليك، ولولاها لما نفذ الفعل إليها وباشرها، أي أن الحرف يكون معونة لتعدي الفعل، وأكثر ما يعدي الفعل القاصر، نحو: ذهبتُ بزيدٍ.

2- الحرف (أي): وضع وُصلة ليتوصل به إلى نداء ما فيه (أل)، نحو: يا أيها الرجلُ، فالمقصود نداء الرجل و(أي) وُصلة.

3- الاسم (ذو): بمعنى صاحب، و(ذات): بمعنى صاحبة، هذان الاسمان وضعاً وُصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة، نحو: هذا رجلٌ ذو مالٍ، أي صاحبُ مالٍ، و(ثُعرب) بالحروف (الواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً)، ومررتُ بامرأةٍ ذاتِ مالٍ، أي صاحبةِ مالٍ، و(ثُعرب) بالحركات.

- 4- الاسم الموصول (الذي) وأخواته: وضعوها وصلة لوصف المعارف بالجمال، ولولاها لما جرت صفات عليها، نحو: هذا زيد الذي أبوه مسافر أو الذي سافر أخوه، وهذه المرأة التي أخوها ناجح أو التي نجح أخوها، ونحو ذلك.
- 5- الضمائر: وضعوها وصلة لربط الجمل الجارية على المفردات: أخباراً أو أحوالاً أو صفات أو صلات، ونحو ذلك. ولا يتسع هذا البحث للتمثيل لها أو التفصيل فيها.
- ووسائل تحسين اللفظ وإصلاحه كثيرة ومتنوعة، وبابها واسع، وتلك الوسائل الجارية على التراكيب اللغوية في هذا الباب، سيرد بيان مسائلها في المبحث الثاني، وأهمها بإيجاز:
- 1 - تحقيق فكرة العامل النحوي التي تكلم وجود خبر أو ما يسد مسد الخبر لكل مبتدأ، وفاعل لكل فعل، وعامل لكل معمول، ونحو ذلك. فيقدر مضمراً أو محذوف أحياناً لإعطاء القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً في الغالب.
- 2 - اللجوء إلى إعراب المعنى في كثير من التراكيب اللغوية، كإعرابهم نحو: أقائم الزيدان، فقالوا: إن (قائم) مبتدأ و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر، لأنه بمعنى: أيقوم الزيدان.
- 3 - تقديم ما رتبته التأخير أو تأخير ما رتبته التقديم، وذلك لغرض الصناعة النحوية، أو المعنى، أو إزالة ما قد يحصل من لبس في الكلام.
- 4 - تقديم الحرف من آخر الجملة إلى أولها، لغرض توكيد المعنى المقصود منها وتقويته. أو تأخير الحرف، لئلا يقع ما يخالف الصناعة النحوية، كعطف الخبر على المبتدأ أو اجتماع حرفين لمعنى واحد من دون فاصل بينهما.
- 5 - إبدال أحد الحرفين من حرف آخر، إذا اجتمعا لمعنى واحد، من دون فاصل بينهما.
- 6 - زيادة حروف الجر لتأكيد المعنى أو لتحسين اللفظ وإصلاحه أو للغرضين معاً.
- 7 - الاستعانة ببعض الوصلات للتوصل بها إلى غيرها، كـ (أي) لنداء ما فيه (أل)، و(ذو) و(ذات) لوصف النكرة باسم الجنس، و(الذي) وأخواتها لنعت المعرفة بالجملة، ونحوها.

المبحث الثاني

أهم مواضع تحسين اللفظ وإصلاحه

أولاً / باب المبتدأ والخبر، ومن مسأله:

أ التركيب اللغوي: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ) (20): في هذا القول مذهبان:

الأول، مذهب أكثر النحويين، والقول عندهم ليس على ظاهره، بل هو محمول على المعنى، فأعربوا (سواء) خبراً مقدماً، والمصدر المتصيّد من الفعل (أقمت) مبتدأ مؤخرًا، والمصدر المتصيّد من الفعل (قعدت) معطوف على المبتدأ، والتقدير في القول: سواءٌ عليَّ قيامك وقعودك. وكذلك أعربوا قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } (البقرة 6)، والتقدير: سواءٌ عليهم إنذارك وعدم إنذارك، أو: سواءٌ عليهم الإنذار وتركه. ويؤخذ على هذا الإعراب: أن (سواء) مفرد أخبر به عن اثنين، فرد أصحاب هذا المذهب، بأن (سواء) مصدر بمعنى (الاستواء)، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، واستدلوا بقوله تعالى: { لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ } (آل عمران 113)، إذ أخبر — (سواء) عن الجمع.

وقال بعض أصحاب هذا المذهب: إن (سواء) مصدر بمعنى أسم الفاعل (مُسْتَوٍ)، والكلام في الآية والقول المذكور على التقديم والتأخير، والتقدير في الآية: إنذارك وعدم إنذارك سواءٌ عليهم، أي: مستويان عليهم، وفي القول: قيامك وقعودك سواءٌ عليَّ، أي: مستويان عليَّ. ويقدر بعضهم الآخر: في الآية: إنذارك سواءٌ عليهم وعدم إنذارك، أي: كذلك. وفي القول: قيامك سواءٌ عليَّ وقعودك، أي: كذلك. وعلى التقدير الثاني يكون الإخبار عن المفرد لا الاثنين، والمعنى واحد.

ويوضح عبد القاهر الجرجاني في المقتصد (295/1)، المذهب الأول إذ يقول: " وأيضاً فإن الحسن يشهد بأن (سواء) خبر، لأن معنى الخبر متصور منه وهو الاستواء، ومعنى المُخْبَر عنه متصور من القيام والقعود، كما أنك إذا قلت: القيام والقعود مستويان عليَّ، كان كذلك. ويدخل على من جعل (سواء) مبتدأ، أن يقول في قولك: سواءٌ عليَّ زيدٌ وعمرٌ: إن زيدا وعمرًا ليسا بمبتدئين، وإن المبتدأ (سواء)، وهما خبر عنه، وذلك دفع الظاهر ".

ويعترض جماعة بأن (سواء)، واقع في حيز الاستفهام، وما يقع في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه. ورد الاعتراض أصحاب المذهب الأول، بأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه، إذا كان الاستفهام حقيقياً، والاستفهام هنا ليس على حقيقته، لأن المراد بالكلام الخبر من حيث المعنى. وقيل: لا استفهام البتة في الآية والقول ونحوهما، لا من المتكلم ولا من غيره، لأن

الهمزة هنا للتسوية، لا للاستفهام (21). جاء في شرح المفصل (93/1): " ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر، والشك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه، لا في نفس الإنذار، ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك، إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام، وإنما الهمزة هنا مستعارة للتسوية "

والثاني: مذهب جماعة من النحويين، وعندهم القول على ظاهره، أي على اللفظ، فأعربوا (سواء) مبتدأ، وهو نكرة موصوفة بالجار والمجرور، أو بما تعلّق به، أو بكليهما معاً، وذلك بحسب مذاهبهم في هذه المسألة. أي أن النكرة خصّصت بالوصف، فقربت من المعرفة، فصحّ الابتداء بها.

وخبر (سواء) على هذا المذهب جملة (أقمت) بمعنى (قيامك)، وجملة (قعدت) بمعنى (قعودك) معطوفة على جملة الخبر (أقمت)، وكذا إعرابهم في الآية الكريمة (22).

ويعترض على هذا الإعراب أصحاب المذهب الأول، بأمور منها (23): 1- إن الجملة بعد (سواء) وما عطف عليها، تخلو جميعاً من ذكر يعود على (سواء)، ويشترط في الجملة المُخبر بها أن تشتمل على ذكر للمبتدأ (لفظي أو معنوي)، ليربطها به، لذا لا يصحّ الإخبار عن (سواء) بالجملة بعده، لخلوها من ذلك الرابط 2- إن (سواء) في الآية والقول المذكور نكرة، وكلاً من المصدر (الإنذار) المتصيّد من الفعل (أنذرتهم)، والمصدر (القيام) المتصيّد من الفعل (قمت) ؛ معرفان بالآلف واللام، وإذا اجتمعت النكرة والمعرفة لم يكن المبتدأ إلّا المعرفة، والخبر إلّا النكرة، وهذا هو الأصل فيهما، لذا يلزم أن يكون (سواء) خبراً مقدّماً، لآته نكرة لا يصحّ الابتداء بها. ولا ترجيح في تخصيصها بالوصف، الذي يقربها من المعرفة، وفي الكلام ما يصحّ الابتداء به بلا مسوّغ لآته معرفة، وإن لم يكن مصدراً صريحاً 3- إن المبتدأ محكوم عليه، والمحكوم عليه يجب أن يكون معروفاً، لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً والخبر حكم ؛ وعليه يلزم إعراب (سواء) خبراً مقدّماً لآته نكرة، وما بعده مبتدأ لآته معرفة، على ما سبق بيانه.

وعلى الرغم من أن أكثرهم يضعف إعراب المذهب الثاني على ما سبق بيانه ؛ فإن بعضهم يلتزم لأصحابه العذر من باب الصناعة النحوية، إذ يقول ابن يعيش في شرح المفصل (93/1): " أمّا إعراب اللفظ فقالوا: (سواء) مبتدأ والفعال بعده كالخبر، لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة، فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ، وتوفيته حقه ". وقال بعضهم الآخر:

إن المُخْبِرَ عنه موجود في اللفظ وهو (سواء) على إعراب المذهب الثاني، ومقدّر على إعراب المذهب الأول، والملفوظ به أولى من المقدّر (24).

ومن الطريف أن بعضهم يذكر المذهبين، من دون ترجيح أحدهما على الآخر. جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج (829/3) عن إعراب الآية المذكورة: "يجرّك هنا شيئان: الابتداء بالنكرة، أو أن تقدّر الجملة تقدير المفرد، فتجعله مبتدأ، وإن لم يكن في اللفظ. فإمّا أن تقدّر: الإنذار وترك الإنذار سواءً عليهم، أو أن تقدّر: سواءً عليهم الإنذار وتركه".

وعلى ما سبق بيانه نرى أن إعراب المذهب الأول هو المرجّح، لأن المعنى هو الذي يقود إلى الإعراب، وليس العكس، وهو ما جرى عليه الإعراب لدى البلاغيين وكثير من النحويين، من دون إغفال لقواعد الصناعة النحوية في الغالب. وعلى المذهب الأول تخرج المسألة من موضوع هذا البحث أي تحسين اللفظ وإصلاحه. وتدخل فيه على إعراب المذهب الثاني، لأن الكلام محمول على لفظه لا معناه في هذا المذهب، على ما سبق بيانه.

ب - التركيب اللغوي: (عِنْدَكَ مَالٌ، وَعَلَيْكَ دَيْنٌ) (25):

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، ولا يصح الحكم على النكرة لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً، لأن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر. أي أن الخبر يجب أن يكون مجهولاً وما يُخبر عنه معروفاً، وهذا هو الأصل في الإخبار الذي تحصل الفائدة منه. والأصل في المبتدأ أن يتقدّم على الخبر، لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحقّ التأخير كالوصف، ولكن قد يقدم الخبر على المبتدأ وجوباً أو جوازاً، لغرض معنوي أو صناعي.

وقد ابتدئ بالنكرة في مواضع مخصوصة، لحصول الفائدة منها. وقد تتبعها بعض النحويين المتأخرين، فأنهاها إلى نيف وثلاثين موضعاً (26). منها النكرة المُخْبِر عنها بظرف أو جار ومجرور مقدّمين عليها، وهذه النكرة ليس لها مسوّغ للابتداء بها إلّا تقديم الخبر عليها، والخبر ظرف أو جار ومجرور. ويشترط فيهما أن يكونا مختصّين، بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير، كالقول المذكور: (عِنْدَكَ مَالٌ وَعَلَيْكَ دَيْنٌ)، ومنه قوله تعالى: {وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ} (ق35)، و{وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} (البقرة 7).

وهذه المسألة تدخل في موضوع هذا البحث، أي أنها من مواضع تحسين اللفظ و إصلاحه. يوضح ابن جني في الخصائص (317/1) هذا الموضوع، إذ يقول: "ومن ذلك أيضاً قولهم: لك مالٌ وعليك دينٌ، فـ (المال) و(الدين) هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلّا أنك لو رُمت تقديمهما الى المكان المقدّر لهما لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب. فلما جفا ذلك في اللفظ، أخروا المبتدأ وقدموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم، ومُصلحاً لما فسد عندهم، وإثما كان تأخّره مستحسنًا، من قبل أنه لما تأخّر وقع موقع الخبر، ومن شروط الخبر أن يكون نكرة، فذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أخطأنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ. فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية، فقد كُفي مؤونة هذا الاعتذار، لأنه ليس بمبتدأ عنده". وفي (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) يقول ابن جني في الخصائص (299/1-300): "ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدّمة، فقلت: رجلٌ عندك، كنت قد أخبرت عن منكور لا يُعرف، وإثما ينبغي أن تقدّم المعرفة، ثم تُخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور، نحو: زيدٌ عندك، ومحمدٌ منطلقٌ، وهذا واضح. فإذا قلت: فلمَ وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب؟، قيل: لما قُبِحَ ابتدائها نكرة لما ذكرناه، رأوا تأخيرها وإيقاعها في

موقع الخبر الذي بابُه أن يكون نكرة. فكان ذلك إصلاحاً للفظ، كما أخروا اللام لام الابتداء مع (إن)، في قولهم: إن زيدا قائمٌ، لإصلاح اللفظ".

وفي تقديم الخبر (الظرف أو الجار والمجرور) على النكرة في القول المذكور ونحوه؛ حلّ لمشكل في المعنى، يلخصه جماعة في قولهم: إن قولك: مالٌ عندك ودينٌ عليك، فيه لبس في المعنى، فقد يتوهم السامع أن (عندك) صفة لـ (مال)، وأن (عليك) صفة لـ (دين)، وأن الخبر غير موجود، فينتظر الخبر، فإذا قلت: مالٌ عندك كثيرٌ، ودينٌ عليك مطلوبٌ، صحّ الإخبار، لذا وجب تقديم الظرف في نحو: عندك مالٌ، والجار والمجرور في نحو: عليك دينٌ، ليرتفع اللبس في الكلام، ويصحّ الإخبار⁽²⁷⁾، أي بهذا التقديم يحسن اللفظ ويستقيم لدلالته القطعية على المعنى المراد منه.

أما قولهم: سلامٌ عليك وويلٌ لك (بالرفع)، ونحوهما، فإن الاسم (النكرة) فيهما يعرب مبتدأ خبره الجار والمجرور، وعلى ظاهر اللفظ لا يصحّ الابتداء بالنكرة هنا إلا بتقديم الخبر عليها، ولكن جاز الابتداء بالاسم (النكرة) هنا، لأن الكلام ليس على معنى الإخبار إثما هو دعاء. فالاسم في معنى الفعل، كما لو كان منصوباً، والتقدير: ليُسَلِّمَ اللهُ عليك، وليُلْزِمَهُ

الله الويل، وعلى هذا التقدير فلا لبس في الابتداء بالنكرة، أي لا خوف من التباس الخبر بالصفة على ما سبق بيانه. فإفادة معنى الدعاء ظاهر في القول (سلام عليك وويل لك)، وإفادة النكرة الدعاء من مسوغات الابتداء بها، ومنها قوله تعالى: { قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي } (مريم 47)، و{ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ } (المطففين 1)، ونحو هذا كثير في كلامهم (28).

وهذه المسألة موضوع بحثنا هنا، تخرج من باب تحسين اللفظ وإصلاحه، على مذهب الكوفيين والأخفش (سعيد بن مسعدة) من البصريين، في أحد قوليه، فهم يجوزون رفع الاسم بالظرف والجار والمجرور، في نحو: عندك مالٌ وعليك دينٌ، وإن لم يعتمدا على ما يقوي فيهما جانب الفعلية، لأنهما متضمنان معنى الفعل عندهم. فلا يكون الاسم (النكرة) مبتدأ على مذهبهم هذا، بل هو معمول للظرف والجار والمجرور، وعلى وجه الدقة هو معمول لمتعلقهما المحذوف، سواء أكان اسماً أم فعلاً، وذلك بحسب مذاهبهم المختلفة في تقدير ذلك المتعلق (29).

ج- التركيب اللغوي: (أقائم الزيدان أو الزيدون) (30).

القياس يقتضي أن يكون لكل مبتدأ خبر، وقد يكون للمبتدأ مرفوع يغني عن الخبر ويسدّ مسدّه. والخبر هو الجزء الذي تحصل به أو بمتعلقه الفائدة التامة، مع مبتدأ غير رافع لمعمول سدّ مسدّ الخبر، على ما سيرد بيانه لاحقاً.

وقد وردت في كلام العرب مبتدآت لا أخبار لها، لا لفظاً ولا تقديرًا، نحو: أقائم الزيدان أو الزيدون،

وأقلُّ رجلٌ يقولُ ذاك، ونحو ذلك. فجاء حدّ المبتدأ لدى أكثر النحويين شاملاً نوعي المبتدأ (ما له خبر وهو الغالب ولا خلاف فيه، وما ليس له خبر وفيه مذاهب)؛ فقالوا: "المبتدأ اسم أو ما بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو ما بمنزلتها، مُخبر عنه. أو وصف رافع لمكتفي به" (31). فالوصف كاسم الفاعل، في نحو: أقائم الزيدان أو الزيدون، واسم المفعول، في نحو: ما مُحترَّم البخيلُ أو البخلاء، ونحوهما؛ يرفع الاسم بعده معمولاً له، فيُعرب فاعلاً في المثال الأول، ونائب فاعل في المثال الثاني. والاسم المرفوع بالوصف قد سدّ مسدّ الخبر، فحسن به اللفظ واستقام عند أصحاب الصناعة النحوية، لأنه في معنى: أيقومُ الزيدان أو الزيدون، وما يُحترَّم البخيلُ أو البخلاء.

ويوضح صاحب المقتصد (247/1) المسألة إذ يقول: " وحقيقة ذلك أن (قائم) في قولك: أقائم الزيدان، لما كان بمنزلة الفعل لم يمكن أن يُخبر عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مُخبراً عنه، فكأنما أنك إذا قلت: أيقوم الزيدان، لم يكن لـ (يقوم) خبر لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لـ (قائم) الكائن بمعناه خبر، إلا أنه لما رُفِعَ لكونه اسماً في اللفظ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى".

فالزيدان خبر في اللفظ ومُخبر عنه في المعنى، أي أنه سدّ مسدّ الخبر من جهة اللفظ، لأن (قائم) ليس بمُخبر عنه في الحقيقة. ومن المعلوم أن الإخبار الحقيقي يتعلق بالمعنى لا باللفظ (32).

ويوضح ابن يعيش مسألة تحسين اللفظ وإصلاحه في القول المذكور، إذ يقول في شرح المفصل (96/1): " واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان، إنما أفاد نظراً الى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان، فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: أقائم": مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سدّ مسدّ الخبر، من حيث أن الكلام تمّ به، ولم يكن ثمّ خبر محذوف على الحقيقة".

وقد وهم بعضهم فعّد ما في القول المذكور ونحوه من باب حذف الخبر، لسدّ الفاعل مسدّه؛ فردّ بأن هذا المبتدأ (الوصف) لم يكن له أصلاً من خبر، حتى يُحذف ويسدّ غيره مسدّه، لأن المعنى صحّ من غير احتياج الى خبر، لا في اللفظ ولا في التقدير، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، أي أنه حسن واستقام لأنه في معنى: أيقوم الزيدان (33).

ويشترط البصريون خلافاً للأخفش (سعيد بن مسعدة) اعتماد الوصف الرفع لمكتفي به ؛ على نفي أو استفهام، ليعرب مبتدأ ومرفوعه يغني عن الخبر، على ما سبق بيانه. أما الكوفيون والأخفش فقد ذهبوا الى أن الوصف المذكور يعمل من دون أن يعتمد على شيء، فيعربون (قائم) في نحو: قائم الزيدان، مبتدأ والاسم بعده مرفوع به وقد سدّ مسدّ الخبر (34).

وقول النحويين في الوصف المذكور: رافع لمكتفي به، أخرج نحو: أقائم أبواه زيد، فلا يصحّ هنا إعراب (قائم) مبتدأ رافعاً (أبواه) فاعلاً له، أغنى عن الخبر، لأن الوصف (قائم) غير مكتف بمرفوعه في حصول الفائدة، مع قطع النظر عن (زيد). أي أن الكلام لا يتمّ بمرفوعه، فلا يصحّ نحو: أقائم أبواه، على معنى الإخبار، لذا يعرب (زيد) في المثال المذكور مبتدأ

مؤخراً و(قائم أبواه) خبراً له مقدماً، و(قائم) هنا رافع (أبواه) فاعلاً له، والخبر هنا من باب المفرد لا الجملة (35).

د- التركيب اللغوي (زيدٌ هو العالمُ) (36):

وقع الضمير (هو) بين المبتدأ (زيد) وخبره (العالم)، ولولا هذا الضمير لاحتمل لفظ (العالم) أن يكون خبراً لـ (زيد)، وأن يكون تابعاً (تعتاً) له والخبر مضمّر، يقدّر بحسب المعنى المقصود في الإخبار عن المبتدأ قبله. ولهذا الضمير أغراض وفوائد، يقتصرها أكثرهم على الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، وبوجود هذا الضمير حسنَ اللفظ وصلحَ، إذ زال الاحتمال في اللفظ (العالم) ودلّ على المعنى المقصود منه في جملة الكلام، وهو الإخبار وليس النعت، لذا ويسميه البصريون ضمير الفصل، لفصله بين الخبر والتابع. ويسميه الكوفيون عماداً، لأنه معتمد عليه في تقرير الكلام ومزيد البيان، أي بيان الفائدة المقصودة من اللفظ بعده. ويسميه بعضهم دعامة لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكد. جاء في المعنى (644/2): "ولهذا سمّي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة ". ويقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر، ومنه قوله تعالى: {وَأَوَّلَكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ} (البقرة 5)، وبين ما أصله مبتدأ وخبر، ومنه قوله تعالى: {كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ} (المائدة 117) و: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ} (آل عمران 62)، ونحو هذا كثير في القرآن والشعر. وجوز بعضهم أن يقع بين الحال وصاحبها، نحو: ضربتُ زيداً هو واقفاً. ويشتترط في هذا الضمير أن يكون بصيغة المرفوع المنفصل، وأن يطابق ما قبله في الحضور والغيبة والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. واشتترط أكثرهم أن يقع بين معرفتين، وجوز بعضهم أن يقع بين نكرة ومعرفة أو بين نكرتين. وعلى المذهب المشهور فإنّ هذا الضمير اسم لا حرف، وإنه لامحلّ له من الإعراب. ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في المذاهب المذكورة، المخالفة لمذهب أكثرهم في أحكام هذا الضمير.

هـ - التركيب اللغوي: (ضربني زيداً مسيئاً) (37):

يذكر أكثر النحويين هذا القول ونحوه في مواضع حذف الخبر وجوباً، وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً، عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال، وقد سدّت الحال مسدّ الخبر وأغنت عن ذكره. ولا يصحّ أن تكون هذه الحال خبراً عن المبتدأ، لأن الخبر وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالمسيء، فلا يقال: ضربني زيداً مسيئاً. فإذا قيل: ضربني زيداً شديداً، يصحّ وصف الضرب بأنه شديد، فيجب رفع (شديد) على الخبرية، فتقول: ضربني زيداً

شديد، لأنه لا يُعدل عن الخبرية الى الحالية إلّا نادراً. فالكلام في القول (ضربي زيداً مسيئاً) تامّ من جهة المعنى، إلّا أنّ فيه بعض الإشكال من جهة اللفظ، تُلزم الصناعة النحوية تحسينه وإصلاحه. فالمبتدأ (ضربي) بلا خبر ظاهر، والقياس يقتضي أن يكون لكل مبتدأ خبر، إمّا ملفوظ به أو مقدّر، وقد اختلفوا في تقدير الخبر في هذا القول، على ما سيرد بيانه لاحقاً. ويوضّح ابن يعيش في شرح المفصل (96/1-97) مذهب جمهور البصريين في هذه المسألة، إذ يقول: "أمّا قولهم: (ضربي زيداً قائماً)، فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج الى كشف، وذلك أن المعنى: ضربتُ زيداً قائماً، أو: أضربُ زيداً قائماً، فالكلام تام باعتبار المعنى، إلّا أنه لابدّ من النظر في اللفظ وإصلاحه، لكون المبتدأ بلا خبر، وذلك أن قولك: (ضربي) مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل، و(زيداً) مفعول به، و(قائماً) حال وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ، ولا يصحّ أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو (الضرب) ليس (القائم)، ولا يصحّ أن يكون حالاً من (زيد) هذا، لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو (ضربي)، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلتته، وإذا كان من صلتته لم يصحّ أن يسدّ مسدّ الخبر، لأنّ السادّ مسدّ الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أن الخبر كان جزءً غير الأول فكذلك ما سدّ مسدّه ينبغي أن يكون غير الأول". ويقدر جمهور البصريين الخبر في القول المذكور: ضربي زيداً حاصلٌ إذا أو إذ كان مسيئاً، (يقدر إذا في المستقبل، وإذ في الماضي). فكلّ من (إذا) و(إذ) مضاف الى (كان) التامّة والضمير الذي فيها، أي مضاف الى جملة (كان التامّة) وفاعلها الضمير المستتر، وذلك الضمير هو صاحب الحال، أي أن (مسيئاً) حال من الضمير (فاعل كان التامّة) المستتر فيها، وليس من (زيد). وقد اشترطوا هنا في (كان) أن تكون تامّة، لأن الحال المذكورة تصلح أن تكون خبراً لها لو كانت ناقصة، فيلزم ذلك تقديراً آخر للخبر، أي ما كان حالاً وهو لفظ (مسيئاً) ما عاد يسدّ مسدّ الخبر المحذوف للمبتدأ (ضربي)، إذ يكون خبراً لـ (كان) الناقصة⁽³⁸⁾. ويقدر الكوفيون الخبر بـ: ضربي زيداً مسيئاً حاصلٌ، ويقدره الأخفش من البصريين بـ: ضربي زيداً ضربُهُ مسيئاً. وعلى هذه التقديرات جميعها تدخل المسألة هذه في موضوع تحسين اللفظ وإصلاحه، على ما سبق بيانه.

وهناك مذاهب في هذه المسألة يضعفها أكثر النحويين، وعليها تخرج من موضوع هذا البحث، ومن تلك المذاهب⁽³⁹⁾: 1- إن الحال (مسيئاً) هي الخبر نفسه، وقد أعطى أصحاب هذا المذهب الحال حكم الظرف كاملاً لِمَا رأوا من وجوه الشبه بينهما، وفاتهم أن من شرط

المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً عن هذا المبتدأ 2- إن هذه الحال أغنت عن الخبر، فلا تقدير في الكلام، كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر، في نحو: أقائم الزيدان، على ما سبق بيانه 3- إن (ضربي) مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره: وقع أو ثبت ضربي زيداً مسيئاً. وردّ هذا المذهب بأنه لا دليل على تقدير المضمر 4- إن المصدر (ضربي) واقع موقع الفعل فلا تقدير في الكلام، كما في قولهم: أقائم الزيدان، لأن المعنى: ضربت أو أضرب زيداً مسيئاً. وردّ هذا المذهب بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله، كما صحّ ذلك في: أقائم الزيدان.

ونخلص مما سبق بيانه الى أن الصواب فيما ذهب إليه أكثر النحويين، وهو أن الخبر في القول المذكور ونحوه محذوف، وأن الحال قد سدّت مسدّه وأغنت عن ذكره، وعلى مذهبهم هذا تدخل المسألة في موضوع هذا البحث.

ثانياً/ باب ما أصله مبتدأ وخبر، ومن مسائله:

أ- التركيب اللغوي (إن زيداً لقائم) (40):

تدخل لام الابتداء على المبتدأ أو ما كان في معناه، لتأكيد مضمون الجملة، ولهذه اللام صدر الكلام،

نحو: لزید قائم، ومنه قوله تعالى: { وَلَئِمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ } (البقرة 221)، و{ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ } (الشورى 43)، وهذا مذهب جمهور البصريين. ويذهب الكوفيون الى أن اللام هذه جواب قسم مقدّر، والتقدير في المثال: والله لزید قائم، وكذا التقدير في الآيتين الكريميتين، وقد أضمر القسم اكتفاء باللام. وعلى مذهبهم هذا تخرج هذه المسألة من موضوع هذا البحث، ولا ضرورة للتفصيل في هذا المذهب (41).

و تدخل هذه اللام على خبر (إن) المكسورة الهمزة، دون سائر أخواتها على مذهب البصريين أيضاً،

نحو: إن زیداً لقائم، خلافاً لمذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين في جواز دخولها على خبر بعض أخوات (إن) ومنها (لكن). وحجة البصريين في المنع أن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء، ونقلته الى التشبيه والترجي والاستدراك، ونحو ذلك. ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في هذه المسألة.

ويشترط أكثر النحويين في الخبر الذي تدخل عليه لام الابتداء ؛ أن يكون مؤخراً عن الاسم ومثبأ وغير ماض، نحو قوله تعالى: { إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ } (ابراهيم 39)، و { إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ } (النمل 74)، و { إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ } (القلم 4). ولا يتسع البحث هذا لبيان شروطهم المذكورة (42).

وكان القياس أن تكون اللام في أول الجملة وصدورها، مقدّمة على (إنّ)، فنقول: لئن زيداً قائمٌ، في : إنّ زيداً لقائمٌ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، ولكنهم آخروا هذه اللام الى خبر (إنّ)، كراهة توالي حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد، من دون فاصل بينهما. ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام، بشرط الفصل بينهما، لأنهم أكدوا بأكثر من حرف في نحو: لتقومنّ (باللام والنون)، ومنه قوله تعالى: { فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا } (مريم 26)، فالتأكيد بـ (ما) المدغمة مع (إنّ) الشرطية وبالنون المقترنة بالفعل المضارع (ترينَ). وما فعلوه بتأخير اللام الى الخبر كان لغرض تحسين اللفظ وإصلاحه، فالقبح في نحو: لئن زيداً قائمٌ، قد زال بتأخير اللام في نحو: إنّ زيداً لقائمٌ. جاء في شرح المفصل (63/8): " وكان القياس أن تقدّم اللام فتقول: (لئن) (43) زيداً قائمٌ، في: إنّ زيداً لقائمٌ، وأما كرهوا الجمع بينهما لأنهما بمعنى واحد وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، وذلك أن هذه الحروف إنما أتت بها نائبة عن الأفعال اختصاراً، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض ". وجاء في الأشباه والنظائر (64/1) : "حقّ هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخّرت لضرب من الاستحسان، وهو إرادة الفصل بينها وبين (إنّ)، لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخّرت اللام الى الخبر لفظاً، وهي في الحكم والنية مقدّمة، والموجود حكماً كالوجود لفظاً " .

ويستدلّ أصحاب هذا المذهب على كراهة اجتماع اللام و(إنّ)، من دون فاصل لأنهما بمعنى واحد ؛ بأن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء، ليزول لفظ (إنّ) فيزول أيضاً ما كان مستكراً من ذلك، فقالوا: لَهِنَّكَ قائمٌ، أي: لئننك قائمٌ، فعندما أبدلوا من الهمزة هاء زال لفظ (إنّ)، وصارت كأنها حرف آخر، فجاز الجمع بينهما وبين اللام. وإبدال الهاء من الهمزة ورد في مواضع كثيرة من كلامهم. ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في هذه المسألة (44).

ويستدلّ أكثرهم على وجوب تأخير اللام دون (إنّ) ؛ مع أنهما جميعاً للتأكيد بأمرين⁽⁴⁵⁾:

أحدهما: يرجع الى السماع، وهو أن العرب نطقت بهذا نطقاً، وذلك مع إبدال الهمزة هاء، في مواضع كثيرة من كلامهم. والثاني: يرجع الى الصناعة النحوية، وذلك أن (إنّ) عاملة واللام غير عاملة، فلو أخّرت (إنّ) بطل عملها في نصب الاسم المتقدم عليها، لأنها لا تعمل إلّا فيما بعدها.

وقيل: " لأن (إنّ) عاملة في الاسم فلا تدخل إلّا عليه، فلو أخّرت الى الخبر والخبر يكون اسماً وفعلاً وجملة ؛ فكان يؤدّي الى إبطال عملها، لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وليس كذلك اللام لأنها غير عاملة، فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجملة " ⁽⁴⁶⁾. ويذكر أصحاب هذا المذهب شواهد على هذه المسألة وأمثلة، لا يتسع هذا البحث لذكرها.

ب- التركيب اللغوي (كأنّ زيداً الأسد) ⁽⁴⁷⁾.

كأنّ: عند معظم النحويين حرف للتشبيه المؤكّد، مركب من كاف التشبيه و(أنّ) المؤكّدة، كما ركّبت الكاف مع (ذا) و(أيّ) في نحو: كذا وكأيّ. وقالوا المراد بالتركيب في (كأنّ) الامتزاج وصيرورة الحرفين كالشيء الواحد، لا أن الكاف زائدة على حدّ زيادتها في (ذا) و(أيّ)، ألا ترى أن التشبيه في (كأنّ) باق، ولا معنى للتشبيه في (كذا) و(كأيّ). فقولهم: كأنّ زيداً الأسد، أصله: إنّ زيداً كالأسد، فلمّا أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة ؛ قدّموا حرفه (الكاف) الى أوّلها، فوجب فتح همزة (إنّ)، لأن (إنّ) المكسورة الهمزة لا يباشرها حرف الجرّ، وموضعها في أول الجملة، وبقي معنى التشبيه الذي كان في الكاف متأخرة، فصار اللفظ: كأنّ زيداً الأسد. وما جرى على التركيب الأصلي لغرض المعنى ؛ يعدّ من باب تحسين اللفظ وإصلاحه. جاء في الخصائص (317/1): " ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأنّ زيداً عمرو، أعلم أنّ أصل هذا الكلام: زيدٌ كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ)، فقالوا: إنّ زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدّموا حرفه الى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلمّا تقدّمت الكاف وهي جارية لم يجز أن تباشر (إنّ)، لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأنّ زيداً عمرو " .

ويرى أكثر علماء العربية أن التشبيه في نحو: كأنَّ زيداً الأسدُّ، أقوى ممَّا في نحو: إنَّ زيداً كالأسدِّ، فهو تشبيه مؤكَّد وعقد الكلام عليه، وذلك لدلالة أول الكلام على التشبيه من أول وهله. ويوضِّح ابن يعيش المسألة في شرح المفصل (82/8) إذ يقول: "فإن قيل: فما الفرق بين الأصل والفرع في (كأنَّ)؟، قيل: التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل، وذلك إذا قلت: زيدٌ كالأسدِّ، فقد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد، فسرى من الآخر الى الأول، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك: كأنَّ زيداً أسدُّ، لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه". وجاء في الإتيقان (168/1) عن (كأنَّ):

"وإنمَّا تستعمل حيث يقوى الشبّه، حتى يكاد الرائي يشكّ في أنّ المُشبّه هو المُشبّه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: (كأنّه هو) " (48).

وذهب بعضهم الى أن (كأنَّ) حرف بسيط أي غير مركب، وعلى هذا المذهب تخرج مسألة (كأنَّ) من مواضع تحسين اللفظ وإصلاحه. والصواب فيما ذهب إليه معظم النحويين (49)، على ما سبق بيانه.

ثالثاً/ باب الفعل والفاعل، ومن مسائله:

أ - التركيب اللغوي (زيداً فاضربُ) (50):

الكلام على ظاهره جملة واحدة، قُدِّمَ فيها المفعول به (زيداً) على عامله فعل الأمر (اضربُ)، وهذا من مواضع تقديم المفعول على عامله وجوباً، على مذهب أكثرهم، وذلك إذا كان عامله فعل أمر مقترن بالفاء، وجوّز بعضهم التقديم هنا. وفي توجيه التقديم في القول المذكور ونحوه مذهبان:

أحدهما: أنّ أصل القول: تَنَبَّهَ فاضربُ زيداً، أي أنّ الكلام جملتان، والفاء فيه عاطفة جملة على جملة، لأن العاطفة تقتضي جزأين (معطوف ومعطوف عليه)، يرتبطان معاً بوساطتها. وعندما حذفت الجملة المعطوف عليها (تَنَبَّهَ) بقيت الجملة المعطوفة (فاضربُ زيداً)، من الفعل وفاعله المستتر فيه والمفعول به، وقد تصدرت الفاء هذه الجملة وصدارة الفاء في هذا التركيب قبيحة على مذهب أكثرهم، فلزم تحسين اللفظ وإصلاحه، فقَدِّمُوا المفعول به في الكلام، فقالوا: زيداً فاضربُ. وعلى هذا المذهب وجَّهوا قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعِبُدْ﴾ (الزمر 66)، فقالوا الأصل: تَنَبَّهَ فاعبدِ الله.

والثاني: أن القول جواب لـ (أما) مقدرة، أي أن الكلام فيه معنى الشرط، فدخلت فيه الفاء، والأصل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَاضْرِبْ زَيْدًا، وكذا التقدير في الآية الكريمة المذكورة. وينقل أبو حيان في ارتشاف الضرب (1469/3 - 1470) توجيه القول (زيداً فاضرب) عند أصحاب هذا المذهب، إذ قالوا: " فإذا قلت: زيداً فاضرب، فكان قائلاً قال لك: أنا لا أضرب زيداً، ولكني أضرب عمراً، فقلت أنت مجيباً له: فاضرب عمراً، ثم قلت: عمراً فاضرب، جعلت تقديم الاسم بدلاً من اللفظ بالشرط، كأنك قلت: إن كان الأمر على ما وصفت فاضرب زيداً، وكذلك على عمرو فانزل "، وعلى هذا التوجيه تدخل المسألة في باب الشرط. وفيما أرى أن توجيه مجيء الفاء في الآية والقول ونحوهما، عند أصحاب هذا المذهب، حملاً على مجيئها في نحو: أما زيداً فاضرب، ونحوه غير دقيق، فالفاء هنا واقعة في جواب (أما) النائية عن أداة شرط وفعل الشرط، والتقدير عند أكثرهم: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَاضْرِبْ زَيْدًا، ومنه قوله تعالى: { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ } (الضحى 9). وكذا مجيء الفاء في نحو: أما زيد فمسافر، ومعناه أيضاً: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزيد مسافر، وهذا تقدير أكثرهم أيضاً، على ما سيرد بيانه في هذا البحث. ومن الطريف أن بعضهم نأى بنفسه عن هذا الخلاف، فذهب إلى أن الفاء زائدة في القول: (زيداً فاضرب) ونحوه، ويضعف أكثرهم هذا المذهب، وعليه تخرج المسألة من باب تحسين اللفظ وإصلاحه.

ب - التركيب اللغوي (أحسن بزيد) (51):

أجمع النحويون على فعلية (أفعل) في التعجب، نحو: أحسن بزيد، لأنه على صيغة لا تكون إلّا للفعل، ولكّتهم اختلفوا في حقيقته، فقال البصريون: إن لفظه لفظ الفعل ومعناه الخبر، لأنه محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت. وبيان المسألة على مذهب جمهور البصريين: أن الأصل في القول المذكور: حسن زيد، بمعنى: صار ذا حسن، كقولهم: أغدّ البعير،

أي: صار ذا غُدّة، وأبقل المكان، أي: صار ذا بقل، ونحو هذا وهو كثير. فلمّا أرادوا التعجب من الحسن، نقلوا الفعل الماضي إلى صيغة الأمر (أحسن) فقالوا: أحسن زيد (برفع الاسم)، فقبّح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر بغير لام، فزيدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء، كـ (امرر بزيد)، ولذلك القبح التزمت زيادة الباء، صوناً للفظ من القبح، أي لتحسين اللفظ وإصلاحه، وبذلك يجري على سنن الصناعة النحوية، التي تمنع وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام، وتجزئ اسناد الأمر إلى الضمير

المستتر. وبهذه الباء المزيدة زال القبح واختص الكلام بالتعجب، والباء زائدة على حد زيادتها في نحو: كَفَى بِمُحَمَّدٍ صَدِيقًا، ومنه قوله تعالى: { كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } (الرعد 43 والفتح 28). ولكن الباء في الآية القرآنية ونحوها يجوز الاستغناء عنها، إذ لا قبح في الكلام من دونها، لأن المراد في الآية: كفى الله شهيداً. جاء في المقتصد (377/1): " والفصل بين (كفى بالله) و(أكرم بزيد) أن الأصل الذي هو الرفع يستعمل في (كفى)، فيقال: كفى الله...، ولا يستعمل في (أكرم بزيد) الرفع، فلا نقول: أكرم زيد، بهذا المعنى، وذلك لما تقدم من أنهم جعلوا هذا التغيير تنبيهاً على التعجب، وقصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة".

ويذكر جمهور البصريين أدلة على ما ذهبوا إليه في هذه المسألة، منها (52):

1 - إنَّ حروف الجر تأتي زائدة في المرفوع، نحو: كفى بالله وكيلًا، وبِحَسْبِكَ دِينَارٌ، وهل مِنْ خَالِقٍ غير الله؟، والمعنى: كفى الله وكيلًا، وَحَسْبُكَ دِينَارٌ أَي: يَكْفِيكَ دِينَارٌ، وهل خَالِقٌ غير الله؟، كما تأتي زائدة فيما هو منصوب في المعنى، نحو: مررتُ بزيدٍ، ومنه قوله تعالى: { وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } (البقرة 195). ولكن زيادة الباء قليلة في المرفوع، وتتسع زيادتها في المنصوب.

2 - إنَّ الكلام في نحو: أَحْسَنُ بَزِيدٍ، يخلو من فاعل مرفوع لفظًا، ولأنه لا فعل بلا فاعل، وليس في الكلام ما يصلح أن يكون فاعلاً إلَّا المجرور لفظًا بالباء المزيدة، وهو الذي قد حَسَنَ ؛ فاللفظ محتمل والمعنى عليه، لذا لزمَت الباء هنا، لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأحوال.

3 - إنَّ الدليل على أن المجرور في موضع الفاعل، وأن الفعل لم يتحمل ضميراً، إبقاء اللفظ على صورة واحدة، في خطاب المفرد والمثنى والجمع، مذكراً ومؤنثاً. ولو كان أمراً حقيقة لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه، وتأنيثه وتذكيره على حسب أحوال المخاطبين.

4 - إنَّه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر حقيقة، وإنما معناه معنى الخبر، لأنه محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت، لأنه في معنى: حَسَنَ زَيْدٌ جداً. أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن لفظه ومعناه الأمر، أي أنه أمر حقيقة، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل، والجار والمجرور في موضع نصب على المفعولية. وتكون الباء على هذا المذهب مزيدة للتعديّة، كمررتُ بزيدٍ، ومنه قوله تعالى: { وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَهْلُكَةُ { (البقرة 195)، أو زائدة كقولهم: قرأتُ بالسَّوْرَةِ. ويكون معنى: أحسنُ بزيدٍ، صيرَ الحُسْنَ بزيدٍ، وقيل معناه: صيرَهُ ذا حُسْنٍ. وقالوا: إنما التزم أفراد الضمير لأنه كلام جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد.

وعلى مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين تخرج هذه المسألة من موضوع هذا البحث، والصواب أنها من مواضع تحسين اللفظ وإصلاحه، بحسب قواعد الصناعة النحوية، عند معظم النحويين، لا سيما جمهور البصريين، على ما سبق بيانه.

ج - التركيب اللغوي (ضرب غلامه زيدا) (53):

الأصل في رتبة المفعول به أن تكون بعد الفعل والفاعل، ويذكر أكثر النحويين ثلاثة أحوال للتقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به، هي بإيجاز: 1- تقديم المفعول على الفاعل وجوباً 2- منع تقديم المفعول على الفاعل، أي تأخيره وجوباً 3- جواز الأمرين (التقديم والتأخير). ولكل حالة مواضعها وضوابطها، وما ورد مخالفاً لحالتي الوجوب والمنع على مذهب أكثرهم، تخرجه هذه الجماعة أو تلك على الجواز أو القلة أو الشذوذ. وهذا البحث لا يتسع للكلام على تلك الأحوال ومواضعها، أو المذاهب في هذه المسألة. والقول المذكور تقدّم فيه الفاعل (غلام) على المفعول به (زيد)، وهذا هو الأصل فيهما، أي أن كل واحد منهما قد وقع في الموضع الذي يستحقه، أي في رتبته. ولكن هذا التقديم في القول المذكور ليس من باب وجوب تقديم الفاعل على المفعول به أو جوازه، وإنما هذا من المواضع التي يمتنع فيها تقديم الفاعل على المفعول به، فالفاعل المتقدم قد أضيف إلى ضمير المفعول به المتأخر لفظاً ورتبة، وهذا قبيح عندهم، وذلك لتقدّم ضمير الاسم على ظاهره لفظاً ومعنى، لذا أوجبوا تقديم المفعول به على الفاعل في القول المذكور، فقالوا: ضربَ زيداً غلامه، لإزالة القبح في اللفظ وتحسينه، إذ يعود الضمير في (غلامه) على (زيد) المتقدم لفظاً المتأخر رتبة، وهذا جائز عندهم بلا خلاف، لأن الضمير فيه وإن عاد على متقدّم لفظاً فهو على نية التأخير تقديرًا، ومنه قوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} (البقرة 124)، وقولهم: زانَ الشَّجَرَ نورُهُ. جاء في الخصائص (1/293-294): "من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضربَ غلامه زيدا، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم؛ وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمّر على مُظهِرِهِ لفظاً ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخّر الفاعل فتقول: ضربَ زيداً غلامه". وقال أكثر النحويين في قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ (54)

إنَّ الهاء في (رَبُّهُ) عائدة على مذكور متقدِّم على هذا البيت، لئلا يتقدِّم ضمير المفعول عليه مضافاً الى الفاعل، فيكون مقدِّماً عليه لفظاً ومعنى. وقد جوَّز الأخفش - وتبعه جماعة منهم ابن جني - اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدُّم الفاعل، لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به عندهم كافتضائه للفاعل، وبحجة أن المفعول به قد شاع عنهم واطَّرد من مذهبهم كثرة تقدُّمه على الفاعل، فإن جاء متأخراً عن الفاعل، فكأنه في حكم المتقدِّم عليه. ويستدل الأخفش ومن وافقه في هذه المسألة بقولهم: زان نورهُ الشَّجَر، ونحوه، وبيعض الشواهد الشعرية كالببيت المذكور، ونحوه، وقد خرَّجها المانعون على خلاف ذلك. ويوضح ابن جني مسألة البيت إذ يقول في الخصائص (297): "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالِم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: (جَزَى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَبُّهُ)، ثم قدَّم الفاعل على أنه قد قدَّره مقدِّماً عليه مفعوله فجاز ذلك. ولا تستنكر هذا الذي صَوَّرته لك ولا يَجْفُ عليك، فإنه ممَّا تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشَّعه". وعلى مذهب الأخفش ومن وافقه في جواز تقديم الضمير على ظاهره لفظاً ومعنى؛ تخرج المسألة من موضوع هذا البحث.

رابعاً / باب الشرط، ومن مسائله:

التركيب اللغوي (فأما زيدٌ فمُسَافِرٌ) ⁽⁵⁵⁾: أمَّا (بالفتح والتشديد)، حرف بسيط على مذهب أكثرهم، خلافاً لقول بعضهم: إنها حرف مركب من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة للتوكيد. وقالوا فيه: إنه حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي الشرط يفسرُها سببويه بـ (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ)، أي أنها تنوب عن أداة شرط وفعل شرط وفاعله، ولذا تلزم الفاء في جوابها، نحو: أمَّا زيدٌ فمسافرٌ، وأمَّا خالدٌ فأكرمهُ. فأصل الكلام: زيدٌ مسافرٌ، وخالدٌ أكرمهُ، وبدخول (أما) على الجملة يكون المعنى: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزيدٌ مسافرٌ، ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فخالدٌ أكرمهُ، ومنه قوله تعالى: " { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت 17)". ويعدُّ هذا من باب الاختصار في العربية.

يقول ابن هشام في المغني (1/ 82) عن إفادة (أما) التوكيد: "وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره، ولم أرَ مَنْ أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محال ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه

منه عزيمة ؛ قلت: أمّا زيدٌ فذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ ذَاهِبٌ، وهذا التفسير مُدَلِّ بِفَائِدَتَيْنِ: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط " (56).

وما يُعْنَى به هذا البحث هو مسألة الفاء الواقعة لزوماً في جواب (أمّا)، فهذه الفاء قد وقعت واسطة بين جزأي الجواب (المبتدأ والخبر)، وكان القياس يقتضي أن تدخل على الجزء الأول من جملة

الجواب، وبعبارة أخرى: يلزم القياس أن تقع الفاء في صدر الجزأين مقدّمة عليهما، أي صدر جملة الجواب الاسمية، فيقال: أمّا فزَيْدٌ ذَاهِبٌ، كما هو في معناه: مهما يكن من شيء فزَيْدٌ ذَاهِبٌ، إلّا أنهم لم يبتدئوا بالفاء، وجعلوها واسطة بين جزأي الجواب (57). وقيل: إنما فُعل ذلك لتحسين اللفظ وإصلاحه، ويوضح ابن جني المسألة في الخصائص (312/1-313) إذ يقول: " ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة ؛ فإنها على مذهب العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّا فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف وهو (أمّا)، فتنبّوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوها بين حرفين (58) ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا: أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو: قامَ زيدٌ فعمرو، وهذا تفسير أبي علي - رحمه الله - وهو الصواب ". ويعني استأذنه أبا علي النحوي.

ويوضح بعضهم مسألة الفاء هنا بقول آخر، جاء في الأشباه والنظائر (134/4-135): " وإنّما لم يجر أن تلاصق (أمّا) الفعل لأنّ أمّا لما نزلت منزلة الفعل (الشرطي) والفعل لا يلاصق الفعل ؛ امتنعت من ملاصقة الأفعال... وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة (أمّا)، لأنّ الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه، فكما لا يلاصق الجزاء الشرط كذلك الفاء ".

وذهبت جماعة الى أن هذه الفاء عاطفة، وردّه أكثر النحويين بأنها لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه. وذهبت جماعة أخرى الى أنها زائدة في جواب (أمّا) فلذلك جاز حذفها في الشعر ضرورة وفي سعة الكلام، مستدلين بشواهد لا يتسع هذا البحث لذكرها. وردّه أيضاً بأنها لا يجوز أن تكون زائدة، لأن الكلام لا يستغني عنها في حال السعة، أمّا حذفها في الشعر فكان ضرورة، وقد تحذف تبعاً لغيرها وليس ضرورة، وربّ شيء يصحّ حذفه تبعاً ولا يصحّ استقلالاً، كما في قوله تعالى: { فَأَمَّا السَّيِّئِينَ السَّوْدَاتِ وَجُوهُهُمْ

أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} (آل عمران 106).
والأصل: فيُقَالُ لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف،
والقول قد كثر حذفه في التنزيل الكريم، لأنه جار في حذفه مجرى المنطوق به. ونخلص مما
سبق بيانه الى أنه لا بد من أن يفصل بين (أما) وبين فاء جوابها بفصل، وقد يكون الفصل
بمبتدأ أو خبر مقدّم أو مفعول مقدّم أو ظرف أو جار ومجرور، ونحو ذلك⁽⁵⁹⁾. ولا يتسع هذا
البحث للتفصيل في مسألة الفصل تلك.

خامساً / باب النعت والمنعوت، ومن مسائله:

التركيب اللغوي (مررتُ بزيدِ الذي أبوه مسافرٌ، أو الذي سافر أبوه)⁽⁶⁰⁾:

(زيد) اسم علم معرفة، نُعتَ بجُملة (أبوه مسافر) أو (سافر أبوه)، بوساطة الاسم
الموصول (الذي)، وهو وُصلة هنا لنعت المعرفة بالجُملة، لأن الجُملة مؤولة بالنكرة فلا يصحّ
نعت المعرفة بها من دون هذه الوُصلة. فالنعت يطابق المنعوت غالباً في جميع أحواله⁽⁶¹⁾،
ومن أوجه المطابقة الواجبة بينهما التعريف والتكثير، فالمعرفة لا تُنعت إلّا بالمعرفة والنكرة
لا تُنعت إلّا بالنكرة، ولما كانت الجُملة مؤولة بالنكرة صحّ جريانها نعتاً على النكرات دون
المعارف، فيصحّ النعت بها في: مررتُ بزيدِ الذي أبوه مسافرٌ أو الذي سافر أبوه، ولا يصحّ
أن تكون نعتاً للمعرفة من دون وُصلة (الذي أو إحدى أخواتها)، بل تُعرب حالاً من (زيد) في
نحو: مررتُ بزيدِ أبوه مسافرٌ أو سافر أبوه، لذا قالوا: الجُمْل بعد النكرات صفات وبعد
المعارف أحوال. ومنه قوله تعالى: { وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ. الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ
{(الانشراح 2-3)، و { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا } (يوسف 82) و { فَقَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ
كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ } (هود 27).

ويوضّح ابن يعيش المسألة في شرح المفصل (141/3) إذ يقول: " ولولا أن الجُمْل
نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأنّ ما تعرّف لا يُستفاد، فلما كانت تجري أوصافاً على
النكرات لتتكرّرها ؛ أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسعُ أن تقول: مررتُ بزيدِ أبوه
كريمٌ، وأنت تريد النعت لزيد، لأنه قد ثبت أن الجُمْل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة،
ولم يمكن ادخال لام التعريف على الجُملة، لأن هذه اللام من خواص الاسماء، والجُملة لا
تختصّ بالاسماء، بل تكون جُملة اسمية وفعلية، فجاءوا حينئذ بـ (الذي) متوصّلين بها الى
وصف المعارف بالجُمْل، فجعلوا الجُملة التي كانت

صفة للنكرة صفة لـ (الذي)، وهو الصفة في اللفظ والغرض الجملة، كما جاؤوا بـ (أي) وُصلة... إلّا أن لفظ (الذي) قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابق اللفظ والمعنى."

وما جرى على التركيب اللغوي يعدّ من باب تحسين اللفظ وإصلاحه عندهم، وقد ذكر ابن جني أهم مواضعه، منها المسألة مدار الكلام هنا، إذ يقول عنها في الخصائص (321/1): "ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة، ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة،

فأصلحوا اللفظ بإدخال (الذي)، لتبشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررتُ بزيد الذي قام أخوه، ونحوه". ويعني بحرف التعريف الألف واللام في (الذي) وأخواته، وقد اختلف فيهما، فذهب جماعة إلى أنهما زائدتان للتعريف، على حدّهما في (الرجل) و(الكريم). والذي عليه المحققون أنهما زائدتان، والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه، ويستدل على ذلك بأمرين (62): أحدهما: أن زيادتها لازمة في (الذي) وأخواته، وأل التعريف غير لازمة في الاسم المعروف بها، إذ يجوز إسقاطها فتقول:

رجلٌ وكريم. والثاني: أن هناك أسماء موصولة خالية من (أل)، وهي مع ذلك معرفة، نحو: مَنْ وما وأي، وغيرها. والأسماء الموصولة جميعها مُعرّفة بوساطة صلتها التي توضحها، والصلة من تمام الموصول، ومنزلة منزلة جزئه المتأخر.

ويخلص جماعة مما سبق بيانه في هذه المسألة، إلى القول: "وإذا ثبت أن الصلة مُعرّفة، لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات مُعرّفة أيضاً، لأن الاسم لا يتعرّف من جهتين مختلفتين،

وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هذا التعريف، كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ" (63). ويعنون بإصلاح اللفظ على ما سبق بيانه، إزالة ما فيه من فساد يحصل بسبب مخالفته قواعد الصناعة النحوية، التي توجب مطابقة النعت المنعوت في التعريف والتذكير. فالجملة مؤولة بالنكرة على ما سبق بيانه، فإذا أريد نعت المعرفة بها من دون وُصلة، يحصل فساد اللفظ بعدم المطابقة في التعريف بين النعت والمنعوت، فإذا جيء بـ (الذي) وُصلة وهي معرفة، أصبحت الجملة بالوُصلة بمعنى المعرفة، فيتطابق النعت والمنعوت بالتعريف. وقيل:

إنّ لفظ (الذي) قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة، فيتطابق اللفظ والمعنى.

سادساً / باب الاستثناء، ومن مسأله:

التركيب اللغوي (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا خَالِدًا)، أو (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا خَالِدًا)⁽⁶⁴⁾:

من مسائل الاستثناء تكرار (إلا) لغير توكيد، مع اسمين مستثنين، أحدهما مرفوع والآخر منصوب،

كما في التركيبين اللغويين المذكورين. والاسمان هنا لا يجوز رفعهما معاً أو نصبهما معاً، وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أتاني أحدٌ إلا زيداً إلا خالدًا، ولما حُذِفَ المستثنى منه بقي الفعل مفرغاً (بلا فاعل)، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ، فرفع أحدهما فاعلاً وتعيّن نصب الآخر على الاستثناء، فنقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا خالدًا، أو ما جاءني إلا زيداً إلا خالدًا.

وما فعلوه في القولين المذكورين يعدّ من باب تحسين اللفظ وإصلاحه، وتوفيقه حقّه على مذهب معظم النحويين. ويوضّح ابن يعيش المسألة في شرح المفصل (92/2)، إذ يقول: " لَمَّا حُذِفَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بَقِيَ الْفِعْلُ مَفْرَغًا بِلا فاعل، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ، فرفع أحدهما بآئه فاعل، ولما رُفِعَ أحدهما بآئه فاعل لم يجز رفع الآخر، لأن المرفوع بعد (إلا) إنّما يُرْفَع على أحد وجهين: إمّا أن يُرْفَع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل، وإمّا أن يُرْفَع لآئه بدل من مرفوع قبله، ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين، لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لَمَّا فرغ له، ولا يكون بدلاً لأن الثاني ليس الأوّل ولا بعضاً منه ولا مشتملاً عليه، مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأوّل فيُبدل منه. وإنّما المعنى على أنّهما لم يدخل في نفي الإتيان... ولم يجز نصبهما جميعاً، لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل، فلَمَّا امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً، تعيّن رفع أحدهما ونصب الآخر، والاسمان جميعاً مستثنيان، فمعناهما في ذلك واحد، وإن اختلف إعرابهما " ⁽⁶⁵⁾.

فإن كانت المستثنيات أكثر من اثنين مع (إلا) المكررة لغير توكيد، رجّح إعمال العامل المفرغ في واحد من المستثنيات، رفعاً أو نصباً أو جرّاً، على حسبه لو انفرد، من دون أن يتعيّن أول المستثنيات لتأثير العامل، بل يترجّح. أمّا باقي المستثنيات فيتعيّن نصبها على

الاستثناء، نحو: ما قامَ إلّا زيدٌ إلّا بكرةً إلّا خالداً، وما أكرمتُ إلّا زيداً إلّا بكرةً إلّا خالداً، وما مررتُ إلّا بزيدٍ إلّا بكرةً إلّا خالداً.

وقد تكرر (إلّا) في الاستثناء، وكان التكرار يفيد التوكيد، وذلك في باب العطف، نحو: ما جاءني إلّا زيدٌ وإلّا بكرٌ. وفي باب البدل (بدل كلّ أو بعض أو اشتغال)، نحو: ما أكرمني إلّا زيدٌ إلّا أخوك، وما سرّني إلّا زيدٌ إلّا وجهه، وما أعجبنى إلّا زيدٌ إلّا علمه. وتعدّ (إلّا) المكررة زائدة في كل ما ذكرنا من أمثلة، وذلك لغرض توكيد الأولى، ولا تأثير لها فيما دخلت عليه، أي لم تُفد فيه استثناء مستقلاً. وهذه المسألة تخرج من موضوع تحسين اللفظ وإصلاحه، لأن الكلام لا إشكال فيه ولا قُبْح، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

خلاصة البحث بالعربية

اللفظ في الكلام: جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المستعمل والمهمّل. والكلام في اصطلاح النحويين: عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت ليها، وهذا اللفظ يسمى الجملة أيضاً على مذهب أكثرهم.

وتحسين اللفظ وإصلاحه في التركيب اللغوي: يقصد به إزالة ما فيه من قُبْح وفساد، يحصل غالباً بسبب مخالفته قواعد الصناعة اللفظية في بناء الكلام والجملة، على مذهب أكثر النحويين، فيكون بعد تحسينه وإصلاحه مستقيماً جاريّاً على قواعد تلك الصناعة. وقد يكون تحسين اللفظ وإصلاحه أحياناً لغرض إيضاح المعنى المقصود منه وبيانه، أو توكيده وتقويته.

وموضوع تحسين اللفظ وإصلاحه واسع إذ يقع في الحروف والكلمات والجمل، وقديم إذ تناوله كثير من النحويين القدامى والمتأخرين بإيجاز، وأشار إليه بعضهم في أثناء كلامه على موضوع أو مسألة نحوية هنا أو هناك. وقد تناوله هذا البحث في التراكم اللغوية المفيدة، أي في الكلام والجملة، على مذهب معظم النحويين، لا سيما جمهور البصريين، في الإسناد وتأليف الكلام والجملة، والعامل النحوي، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، وزيادة الحروف، وغيرها، على ما سبق بيانه.

فقد كانت العرب تُعنى بألفاظها فتُصلحها، عناية بالمعاني التي ورائها وتوصلها إلى إدراك مطالبها، سواء أكانت تلك الألفاظ منفردة أم مؤتلفة مع غيرها من الكلمات، في تركيب لغوي مفيد.

وتحسين اللفظ وإصلاحه له دواعيه، وقد ذكر البحث أهم المسائل التي تلزم الباحث بالوقوف عليها، لمعرفة تلك الدواعي ومن ثم بيانها، كالإسناد، وتأليف الكلام والجملة، والعامل النحوي، والصناعة اللفظية، والمراتب الإعرابية، والذكر والحذف، وزيادة الحروف، والاستعانة ببعض الوصلات في كلام العرب، ونحو ذلك. وقد تناول البحث بإيجاز تلك الدواعي.

ولتحسين اللفظ وإصلاحه وسائل كثيرة، ذكرها النحويون القدماء بإيجاز، كتحقيق فكرة العامل، وإعراب المعنى، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، وزيادة الحروف، وتقديم الحرف أو تأخيره، أو إبداله من حرف آخر، والاستعانة ببعض الوصلات للتوصل بها إلى غيرها، ونحو ذلك.

ومواضع تحسين اللفظ وإصلاحه كثيرة، تناول البحث أهم مسائلها، في أبواب: 1- المبتدأ والخبر، ومنها التراكيب اللغوية: (سواءً عليّ أقيمت أم قعدت)، و(عندك مالٌ وعليك دينٌ)، و(أقائم الزيدان أو الزيدون)، و(زيدٌ هو العالمُ)، و(ضربي زيداً مُسيئاً) 2- ما أصله مبتدأ وخبر، ومنها: (إنّ زيداً لمسافرٌ)، و(كأنّ زيداً الأسدُ) 3- الفعل والفاعل، ومنها: (زيداً فاضرب) و(أحسبُ بزيدٍ) و(ضربَ غلامٌ زيداً) 4- الشرط ومنها: (فأما زيدٌ فمُسافرٌ) 5- النعت والمنعوت، ومنها: (مررتُ بزيدٍ الذي أبوه مسافرٌ، أو سافرَ أبوه) 6- الاستثناء، ومنها: (ما جاءني إلّا زيدٌ إلّا خالداً، أو ما جاءني إلّا زيداً إلّا خالدٌ). وقد تناول البحث بإيجاز تلك المسائل، معزّراً الشرح بشواهد من الشعر وآي الذكر الحكيم.

والحمد لله رب العالمين.

خلاصة البحث بالانكليزية

Utterance Reform in the Arabic Sentence U Utterance in speech is a kind which includes: speech ,word , and every thing which meaning ful or meaning less. It also includes the used and the

obsolete. In terms of grammarians ,it is a useful utterance,or accepted.This utterance is also called a sentence according the belief of many grammarians.

The reform of the utterance in the sentence means the removal of any distortion which often happens ,because of its dis agreement to the simplest rules of grammar in the structure of speech and sentence according to the belief of most grammarians. It becomes correct to fit these rules and to give meaning.

Arabs used to take care of their speech and reformed it to keep the meanings behind it whether these utterances are singular or compound.This reform has its own reasons and means.

There are many ways for the reform in the Arabic. the paper tackled them briefly.

There are many places of reform.The research tackles some like:initiation ,affirmation ,simile ,condition ,adjective , exclamation and exception.

فهرس هوامش البحث

- (1) ينظر: الصحاح، ولسان العرب - المواد (حسن وصلح ولفظ وكلم).
- (2) ينظر في اللفظ والكلم والكلام والجملة: الكتاب 7/1، والخصائص 5/1-32، وشرح المفصل 18/1-21، وشرح ابن عقيل 13/1-16، وشرح التصريح 18/1-29، والهمع م 1/45-48.
- (3) الخصائص 220/1، وينظر نفسه 215/1-216.
- (4) وينظر نفسه 26/1-27.

- (5) ينظر: الكتاب 7/1، والجمل 40، والمقتصد 95-68/1 و152-153، وشرح المفصل 18/1 - 21،
- والإيضاح في شرح المفصل 61/1 - 62، وشرح الرضي 8/1 - 9، وشرح قطر الندى 44 - 45، والهمع 1/ 33 - 37.
- (6) يراجع كتاب الإتصاف لأبي البركات الأنباري. وينظر: شرح الرضي 63/1 - 72، واللغة والنحو بين القديم والحديث 186 - 212.
- (7) ينظر: من أسرار اللغة 295.
- (8) وينظر نفسه 43 - 44.
- (9) دلائل الإعجاز 372.
- (10) ينظر: الخصائص 293/1 - 300 و382/2 - 390، والمقتصد 327/1 - 331.
- (11) ينظر: المثل السائر 2/ 275 - 278 و332 - 333.
- (12) ينظر في الإضمار والحذف: الكتاب 1/ 136 - 137، والخصائص 284/1 - 293 و360/2 - 381، وشرح المفصل 94/1 - 95 و49/7 - 50، والمغني 786/2 - 853، والبرهان 111/3
- .116
- (13) ينظر: المغني (الباب الرابع والخمسون): 558/2 - 853.
- (14) ينظر: المغني 789/2 - 805، والأشباه والنظائر 141/1 - 143.
- (15) ينظر: إعراب القرآن 667/2 - 673، والخصائص 273/2 - 284، والمقتصد 91/1، وشرح المفصل 128/8 - 138، والمغني 575/2، والأشباه والنظائر 208/1 - 213.
- (16) وينظر: شرح المفصل 8/ 128 - 129.
- (17) و(18) ينظر: المقتصد 19/1، وشرح المفصل 128/8 - 129، والأشباه والنظائر 209/1، والإتقان 182/1.

- (19) ينظر: الخصائص 341/1 - 344، والمقتصد 318/1 - 320 و 906/2 - 909،
وشرح المفصل 140/3 - 141، والمغني 109/1، 138، والأشباه والنظائر 148/1 - 149
و 318-320.
- (20) ينظر في القول: إعراب القرآن 171/1 - 172 و 829/3، ومشكل إعراب
القرآن 76/1، والمقتصد 293/1 - 295، والمغني 188/1 - 189 و 558/2 -
559، وشرح التصريح 1/
- 154 - 155، والأشباه والنظائر 68/1 و 103/2.
- (21) ينظر: إعراب القرآن 171/1، والمغني 24/1 و 189، وشرح التصريح 1/ 155،
والأشباه والنظائر 2/ 103.
- (22) في الآية إعراب ثالث يخرجها من موضوع هذا البحث، كما يخرجها منه إعراب
المذهب الأول.
- (ينظر فيها: مشكل إعراب القرآن 76/1، والمغني 189/1).
- (23) ينظر: إعراب القرآن 171/1 - 172، والمقتصد 294/1 - 295 و 305 -
306، وشرح التصريح 1/ 168.
- (24) ينظر: إعراب القرآن 172/1 و 829/3، وشرح المفصل 1/ 93.
- (25) ينظر في القول: الخصائص 299/1 - 300 و 317 - 319، والمقتصد 305/1 -
306، وشرح المفصل 85/1 - 93، وأوضح المسالك 203/1 - 205، وشرح شذور
الذهب 182، وشرح ابن عقيل 216/1 - 227، وشرح التصريح 168/1 - 170، والأشباه
والنظائر 1/ 66 و 46-55.
- (26) ينظر: المقرب 82/1، والمغني 608/2 - 615، وشرح شذور الذهب
182 - 183، وشرح ابن عقيل 216/1 - 227.
- (27) ينظر: المقتصد 308/1 - 309، وشرح المفصل 86/1 - 87 و 93، والمغني
2/ 611، وشرح التصريح 1/ 168.
- (28) ينظر: الخصائص 318/1، وشرح المفصل 1/ 87 و 93.

(29) ينظر: الإنصاف (م) 51/1 - 55، وشرح جمل الزجاجة 158/1 - 159، وشرح الرضي 247/1 - 248، والمغني 566/2 - 587.

(30) ينظر في القول: الكتاب 278/1، والمقتصد 247/1 - 249، وشرح المفصل 96/1 - 98، والإيضاح في شرح المفصل 195/1، وشرح جمل الزجاجة 340/1 - 341، وشرح الرضي 223/1 - 225، وشرح شذور الذهب 180 - 182.

(31) ينظر: الأصول 62/1 - 63، والإيضاح في شرح المفصل 179/1 - 180، وشرح الرضي 223/1، وأوضح المسالك 184/1 - 190.

(32) ينظر المقتصد 248/1، وشرح المفصل 96/1.

(33) ينظر: شرح المفصل 96/1، والإيضاح في شرح المفصل 195/1، وشرح الرضي 1/1.

255، والأشباه والنظائر 45/2 و 125/3، 284.

(34) ينظر: المقتصد 508/1 - 512، والإيضاح في شرح المفصل 641/1 - 642، وأوضح المسالك 190/1 - 193، وشرح ابن عقيل 189/1 - 195.

(35) ينظر: شرح شذور الذهب 182، وشرح ابن عقيل 189/1، وشرح التصريح 157/1.

(36) ينظر: شرح التسهيل 167/1 - 169، وشرح الكافية الشافية 240/1 - 245، والمساعد 119/1 - 124.

(37) ينظر في القول: المقتصد 240/1 - 242، و 861، وشرح المفصل 96/1 - 98، والإيضاح في شرح المفصل 196/1 - 200، وشرح الرضي 277/1 - 282، وشرح التصريح 180 - 182، والأشباه والنظائر 237/4 - 239.

(38) ينظر: شرح المفصل 97/1، وشرح التصريح 181/1، وشرح الأشموني 309/1 - 310.

(39) ينظر: شرح التصريح 181/1، والأشباه والنظائر 237/4 - 239.

- (40) ينظر في القول: الخصائص 314/1 - 315، والمقتصد 454 - 458،
والإنصاف (م25)
- 208/1 - 218، وشرح المفصل 8/ 62 - 64 و 9/ 25 - 26، والمغني 1/ 300 -
305
- وشرح التصريح 1/ 221 - 224.
- (41) ينظر في مذهبهم: الكتاب 474/1، وإعراب القرآن 3/ 940 - 943،
والإنصاف (م58)
- 1/ 399 - 404.
- (42) ينظر في شروطهم: شرح المفصل 9/ 25، وأوضح المسالك 1/ 344 - 347،
والمغني
- 302/1 - 306، وشرح التصريح 1/ 221 - 222.
- (43) ورد رسمها الإملائي كذا (لِإِنْ) في النصّ المقتبس، وربما أريد به إيضاح المسألة.
وعلى القاعدة الإملائية المشهورة تكتب كذا (لِإِنْ)، لأن الهمزة مكسورة وما
قبلها مفتوح.
- (44) ينظر: الكتاب 474/1، والخصائص 314/1 - 317، والإنصاف (م25) 1/ 214 -
216
- وشرح المفصل 8/ 62 - 63.
- (45) ينظر: الخصائص 314/1 - 315، وشرح المفصل 8/ 62 - 63 و 9/ 25 - 26،
وشرح التصريح 1/ 221 - 222، والأشباه والنظائر 1/ 66.
- (46) شرح المفصل 9/ 26، وينظر: الخصائص 1/ 314 - 315.
- (47) ينظر في القول: الكتاب 474/1، والخصائص 1/ 317، والمقتصد
1/ 445 - 446،
- وشرح المفصل 8/ 81 - 82، والمغني 1/ 252 - 255، وشرح
التصريح 1/ 212،

والإتقان 168/1.

(48) يشير الى قوله تعالى: { فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ } (النمل 42).

(49) ينظر: المغني 1/ 253 - 254.

(50) ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 1469 - 1470، والمغني 1/ 221، والمساعد 1/ 435،

والهمع م 8 - 9.

(51) ينظر في القول: إعراب القرآن 2/ 669 - 670، والمقتصد 1/ 376 - 377، وشرح المفصل 1/ 147 - 148 و 7/ 143 - 149، والمقرب 1/ 76 - 77، وأوضح المسالك 2/ 84 - 85 و 3/ 253 - 255، والمغني 1/ 144.

(52) ينظر: إعراب القرآن 2/ 670، والمقتصد 1/ 376 - 377، وشرح المفصل 1/ 147 - 148، والمقرب 1/ 76 - 77، وأوضح المسالك 3/ 253 - 254، والأشباه والنظائر 2/ 160 - 161.

(53) ينظر: الخصائص 1/ 293 - 298، والمقتصد 1/ 330 - 334، وأمالي ابن الشجري

152/1 - 153، وشرح المفصل 1/ 75 - 76، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 157 - 161، وشرح ابن الناظم 2/ 164 - 166، والمساعد 1/ 432 - 438.

(54) ينظر في البيت: الخصائص 1/ 294، وأمالي ابن الشجري 1/ 152 - 153، وشرح المفصل 1/ 76، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 160، وخزانة الأدب 1/ 277 - 281.

(البيت مختلف فيه، فقد نسبته بعضهم الى أبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم، وبعضهم

الآخر الى النابغة الذبياني، وقيل: إنه مولد مصنوع)

- (55) ينظر في القول: الكتاب 312/2، والخصائص 312/1-314، وشرح المفصل 11/9-12، والإيضاح في شرح المفصل 260/2-262، والجنى الداني 482 و522-528، والمغني 80/1-82، وجواهر الأدب 247.
- (56) وينظر: الكتاب 312/2، والمفصل 323.
- (57) ينظر في هذه الفاء: الخصائص 312/1-313، وسر صناعة الإعراب 268/1-269، والأشباه والنظائر 64/1-65 و134/4-135.
- (58) ورد لفظ (الجزأين) في مصادر أخرى، وهو الصواب.
- (59) ينظر: أمالي ابن الشجري 289/1، والجنى الداني 483، والمغني 82/1-83، والأشباه والنظائر 134/4-135.
- (60) ينظر في القول: الخصائص 321/1، والمقتصد 318/1-319 و908/2-909، وشرح المفصل 140/3-141، 154، وشرح التصريح 140/1-141.
- (61) ينظر: شرح المفصل 54/3-55، وشرح شذور الذهب 433-434، وشرح ابن عقيل 192/3-194، وشرح التصريح 109/2-110.
- (62) ينظر: المقتصد 919/2، وشرح المفصل 140/3-141.
- (63) شرح المفصل 141/3، وينظر: الخصائص 321/1، والمقتصد 2/919، والأشباه والنظائر 67/1-68.
- (64) ينظر في القول: الكتاب 372/1-373، وشرح المفصل 92/2-93، والإيضاح في شرح المفصل 375/1-377، وأوضح المسالك 270/2-273.
- (65) وينظر: الكتاب 372/1-373، والمقتصد 705/2-707، والإيضاح في شرح المفصل 375/1-377.
- فهرس المصادر والمراجع:
- القرآن الكريم - المصدر الأول.
- الإتيان في علوم القرآن: السيوطي (911هـ)، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت (د.ت).

- إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تح: رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبد التواب- ط 1- نشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة 1418هـ/1998م
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي - ط2- حيدر آباد الدكن 1359 / 1361هـ.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ج 1 مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1973م، وج2 مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد 1973م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: الزجاج (311هـ)، تح: ابراهيم الأبياري، نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1963م.
- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري (542هـ)، تح: محمود محمد الطناحي - ط1- نشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة 1413هـ / 1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط 4- نشر المكتبة التجارية، مطبعة السعادة، القاهرة 1967م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط 5- مطبعة السعادة، القاهرة 1967م.
- الإيضاح في شرح المفصل (المفصل للزمخشري): ابن الحاجب النحوي (646هـ)، تح: موسى بني العلي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد 1982م.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي (794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط1- نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1958م.
- الجمل: عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تح: علي حيدر، نشر دار الحكمة، دمشق 1972م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (749هـ)، تح: طه محسن، مطبعة جامعة الموصل 1976م
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: ابن بدر الدين الأربلي (القرن الثامن الهجري) - ط2- نشر المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف 1970م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (1093هـ)، تح: عبد السلام هارون - ط4- نشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة 1418هـ/ 1997م.
- الخصائص: ابن جني (392هـ)، تح: محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة

1952م.

- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي ط 1- نشر مكتبة القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة 1969م.

- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تح: مصطفى السقا وآخرين ط 1- نشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1954م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل الهمداني المصري (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط 20- نشر مكتبة دار التراث، القاهرة 1980م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم (686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، - ط1- دار الكتب العلمية، بيروت 1420هـ/ 2000م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك): نور الدين أبو الحسن الأشموني (929هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ط 2- مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1939م.

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك): ابن مالك (672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون - ط 1- نشر مؤسسة هجر، القاهرة 1410هـ/ 1990م.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى (905هـ)، تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء ط1- مطبعة الاستقامة، القاهرة 1954م.

- شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير): ابن عصفور الأشبيلي (669هـ)، تح: صاحب أبو جناح،

بغداد 1980م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضى الدين الاسترأبادي (686هـ)، تح: يوسف حسن

عمر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت.).

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأتصاري، تح: محمد محيي الدين عبد

الحميد عبد الحميد ط8- مطبعة السعادة، القاهرة 1960م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأتصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد

ط11- مطبعة السعادة، القاهرة 1963م.

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تح: عبد المعمر أحمد هريدي - ط 1- نشر دار المأمون للتراث، مكة المكرمة 1982م.

- شرح المفصل (مفصل الزمخشري): ابن يعيش (643هـ)، نشر إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د. ت.).

- الصّاح تاج اللغة وصّاح العربية: الجوهري (393هـ)، تح: أحمد عبد الغفار عطار، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة 1956م.

- كتاب سيبويه: سيبويه (180هـ) - ط 1- مطبعة بولاق، القاهرة 1316هـ.

- لسان العرب: ابن منظور (711هـ)، نشر دار صادر ودار بيروت، 1956م.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، نشر دار المعارف، مصر 1971م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير (637هـ)، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة - ط1- مطبعة نهضة مصر، القاهرة 1960.

- المساعد على تسهيل الفوائد (تسهيل الفوائد لابن مالك): ابن عقيل الهمداني المصري، تح: محمد كامل بركات - ط 1 - ج 1 وج 2 نشر دار الفكر بمشق 1400-1402هـ/1980-1982م،

وج3 وج4 نشر دار المدني بجدة 1405-1984م.

- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب (437هـ)، تح: حاتم صالح الضامن - ط2- نشر مؤسسة الرسالة، بيروت 1984م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد - ط6- نشر دار الفكر، بيروت 1985م.
- المفصل في علم العربية: الزمخشري (538هـ)، تح: محمد الحلبي - ط 2- نشر دار الجيل بيروت (د. ت). (مصور على طبعة الكتاب سنة 1323هـ).
- المقتصد في شرح الإيضاح (الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي): عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان - ط 1- المطبعة الوطنية، الأردن 1982م.
- المقرّب: ابن عصفور الإشبيلي، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الإله الجبوري - ط1- مطبعة العاني، بغداد 1971م.
- من أسرار اللغة: ابراهيم أنيس - ط 4- نشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1972م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي - ط 1- نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).